لسانيات النّص والعلوم الأخرى:

أولا: لسانيات النص والتداولية.

نظرة خاطفة عن التداولية:

ككل المناهج والتّوجهات، تتكئ التداولية على بعد فلسفي، وبالتحديد على الفلسفة التّحليلية، التي جاءت كردّة فعل على الفلسفة المثالية الميتافيزيقية، التي أرساها الفيلسوف الألماني هيغل، وتنزع الفلسفة التّحليلية إلى:"أن فهم الإنسان لذاته ولعالمه يرتكز في المقام الأول على اللغة، فهي التي تعبّر له عن هذا الفهم"[1] فتحليل اللغة يفضي لتحليل الفكر ومنه لأدراك العالم.

ويعتبر التقسيم الذي قدّمه شارلز موريس(charles.w.morris1901/1979) في مقال كتبه سنة 1938 من الأسس الأولى الممهدة لتحديد مجال بحث التداولية، حيث ميز بين ثلاث اختصاصات تعالج اللغة، وهي (**علم التركيب**) الذي يقتصر في دراسته بالعلاقات بين العلامات، و(**علم الدلالة**) ويعنى بالدلالة لتي تتحدد بالعلاقة بين العلامات وما تدلّ عليه، و(**التداولية**) التي تعنى بالعلاقات بين العلامات ومستخدميها[2].فكل قول تواصلي ينبغي أن تظهر فيه هذه المستويات الثلاثة.

أما أبرز مؤسسي المدرسة التّداولية فهو جون أوستين البريطاني (john Austin1911/1960) مؤلف كتاب (how to do things with words)، والذي أورد فيه نظرية أفعال الكلام[3] وبعده تلميذه سيرل الأمريكي(john searle 1932) ثم تبعهم في تطوير هذا المنهج الفيلسوف البريطاني بول غرايس(Paul grice 1913/1988) الذي طوّر الدّرس التداولي، خاصة من خلال مبادئ المحادثة الأربعة الشّهيرة التي وضعها وهي، "قاعدة الكم التي تفرض أن تتضمن مساهمة المتكلم حدّا من

[1] - مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص21.
[2] - ينظر، آن روبول، جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التذواصل، ص 29.
[3] - ينظر، أوستينن نظرية أفعال الكلام العامة، ص 113.

المعلومات يُعادل ماهو ضروري في المقام ولايزيد عليه، وقاعدة النوع(الأسلوب) التي تفرض نزاهة القائل الذي ينبغي ألّا يكذب وأن يملك الحجج الكافية لإثبات ما يثبته، وقاعدة العلاقة أو المناسبة، التي تفرض أن يكون حديثنا داخل الموضوع (ذا علاقة بأقوال القائل السابقة وأقوال الآخرين)، وقاعدة الكيف التي تعنى أن نعبّر بوضوح وبلا لبس قدر الإمكان ونقدم المعلومات بترتيب مفهوم."[4]

فالتداولية هي دراسة المعنى الذي يقصده المتكلّم، وهي دراسة المعنى السياقي ودراسة كيفية إيصال أكثر ممّا يقال، ذلك أن محادثاتنا تحمل غالبا عبارت ليس مراد المتكلم إيصالها بذاتها للمخاطَب، بل ما يراد شيئ آخر، فإذا خاطبك زميلك بالعبارة الموالية وقد توقف عن الكتابة: –هل عندك قلم أزرق؟ فهو لا يريد أن يعرف إجابتك (نعم أو لا)، بل سينتظر منك أن تعطيه قلما أزرق، وهو ما ستدركه أنت من خلال السياق الذي وقع فيه السؤال، ومن أهمّ المباحث التي قدمتها التّداولية، (نظرية أفعال الكلام).

تقاطع لسانيات النص مع التداولية:

ما من بد في تداخل العلوم بعضها مع بعض وتعالقها في نقاط التقاء، ما دامت تتناول نفس المادة (اللغة)، بل في نظر بعض التوجهات الفلسفية لكل شيء علاقة مع شيء آخر مهما بدا الاختلاف بينها، وإذا كانت لسانيات النّص، مع التدّاولية سيتناولان النّص الذي يمكن أن ننظر إليه من خلال بناه السطحية على أنّه " تتابع محدود من علامات لغوية متماسكة في ذاتها تشير بوصفها كلّا إلى وظيفة تواصلية مُدرَكَةٍ"[5]. كما يمكن أن ننظر إليه من ناحية تداولية كما عرفه دي بوجراند على أنّه: " تشكيلة لغوية ذات معنى تستهدف الاتصال، ويضاف إلى ذلك ضرورة صدوره عن مشارك واحد ضمن حدود زمنية معينة"[6] سنجد مباحث التقاء العلمين خارج البنى السطحية للنص في

[4] -، آن روبول، جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التذواصل، ص56/55.

[5]- كلاوس برينكر. التحليل اللغوي للنص مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج، ص34.

[6] إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد. مدخل إلى علم لغة النص(تطبيقات لنظرية روبيرت دييوجراند وولفجانج دريسلر)، ص9.

مباحث الاتساق، لأن التداولية لا تحفل بها، ولا حتّى بتلك العلاقات الدلالية في قضايا الانسجام، لأن التداولية تتخطى التركيب الذي تحكمه قواعد تهتم بعلاقة الداول ببعضها، كما تتعدى الدّلالة التي تهدف لربط الدوال بمدلولاتها، إنّما محط اهتمامها هو تلك العلاقات القائمة بين العلامات ومستخدميها[7]، ولا يعني هذا البتة، أنه لاقيمة للتركيب وللدلالة في نظر (البحث التداولي)، لأنه يستحيل حدوث خطاب يمكن أن يدرس تدواليا يفتقد قواعد التركيب وقواعد الدلالة، لكن المقصود أن هذا العلم محط اهتمامه وتخصصه هو الاستعمال وما يحيط به من عوامل.

من وجهة نظرية أصبحت مواطن التقاء لسانيات النص بالبحث التداولي في معايير نصية خارج النص وهي معايير (القصدية، الإعلامية، والمقامية، والتقبلية)، ولتأكيد الصّلة بين العلمين، لسانيات النص والتداولية، يكفي أن نسلط الضوء على معيار المقصدية والذي هو واحد من أهم الأسس في العلمين.

فالمقصدية هي إحدى " المقومات الأساسية للنّص، باعتبار أن لكلّ منتج خطاب غاية يسعى إلى بلوغها، أو نية يريد تجسيدها، ويستمد مفهوم القصد؛ شرعية وجوده في الدراسات اللسانية، قديمها وحديثها، من أن كلّ فعل كلامي يفترض فيه وجود نية للتوصيل والإبلاغ"[8] وهنا يمكن أن نستشف دون عناء أن هذا المعيار النّصي الذي يرى دي بوجراند وزميله دريسلر أنه شرط ضروري لنصية النص، يحمل في طياته واحدا من أبرز ما تهتم به التّداولية، إذ نجده متجسدا بوضوح في نموذج الفيلسوف (غرايس) وهو ما يبينه طه عبد الرّحمن بقوله: "يقتضي هذا النموذج تأسيس الدلالة اللغوية على قصود المتكلمين، ويتخذ الصورة العامة التّالية: إن قول القائل لا يمكن أن يفيد شيئا إلا إذا قصد القائل الأمور الثلاثة التالية:

- أن يدفع قوله إلى نهوض (المقول له) بالجواب.

[7] - ينظر، آن روبول، جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التذواصل، ص 29.
[8] - محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النص، ص96.

- أن يتعرف (المقول له) على هذا القصد.
- أن يكون انتهاض (المقول له) بالجواب مستندا إلى تعرفه على قصد القائل."[9]

ولا يعنينا في هذا المقام تحفظات وردود بعض فلاسفة ومؤسسي التوجه التداولي على ما جاء به (غرايس)، لأن جوهر القصد والمقصد متفق عليه عندهم، إنما الاختلاف في بعض الشروط كوجوب تحقق معرفة قصد القائل، إذ يكون قصد القائل هدفه غير معرفة قصده الحقيقي، أو عدم تحقق قصده، وفي هذا يقول سيرل "القصدية كما عرفتها ببساطة ذلك الملمح للحالات العقلية الذي عن طريقه تتجه إلى وتدور حول أشياء وحالات للواقع خلاف ذاتها، ومثلما يمكن إطلاق السهم نحو الهدف ويخطئ الهدف، أو يمكن إطلاقه حتى لو لم يكن هناك هدف، كذلك يمكن أن تتجه الحالة القصدية نحو موضوع وتخطئ الاتجاه، أو تخفق تماما"[10] رغم ذلك فالأصل في القصد أن يكون قائما، تحقّق عند المتلقي تاما أو جزئيا أو لم يتحقق فذلك أمر آخر.

لسانيات النّص وأفعال الكلام:

أفعال الكلام: [11]

تقوم هذه النظرية على النظر إلى اللغة أنها أداء أعمال مختلفة في آن واحد، وما القول إلا واحد منها، فعندما يتحدث المتكلّم فإنه في الواقع يخبر عن شيء، أو يصرح تصريحا ما، أو يأمر، أو ينهى، أو يلتمس، أو يعد أو يشكر...

صاحب هذه النظرية هو الفيلسوف أوستين والذي أورد مبادئ هذه النظرية في كتابه السالف الذكر، ومفادها أن "الفعل الكلامي ...نواة مركزية في الكثير من الأعمال التداولية، وفحواه أنه كلّ ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي إنجازي تأثيري...لتحقيق أغراض

[9] - طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص45.
[10] - جون سيرل، العقل واللغة والمجتمع، ص134.
[11] - ينظر مقال وائل حمدوش، في التداولية.

إنجازية كالطلب والأمر والوعد والوعيد ...وغايات تأثيرية تخص ردود فعل المتلقي"[12]: قسم أوستن الفعل الكلامي الكامل إلى ثلاثة أفعال فرعية:

1 – فعل القول، أو الفعل اللفظي: وهو النطق بالجملة المفيدة متفقة مع قواعد اللغة، ففعل القول يشتمل بالضرورة على أفعال لغوية فرعية، وهي المستويات اللسانية المعهودة: المستوى الصوتي، والمستوى التركيبي، والمستوى الدلالي.

2 – الفعل المتضمن في القول، أو الفعل غير اللفظي: ويراد به الحدث الذي يقصده المتكلم بالجملة، كالأمر أو النصيحة''، وهذا الصنف ''من الأفعال الكلامية هو المقصود من النظرية برمتها ولذا اقترح أوستن تسمية الوظائف اللسانية الثاوية خلف هذه الأفعال: القوى الإنجازية، ومن أمثلة ذلك: السؤال، إجابة السؤال، إصدار تأكيد أو تحذير، وعد، أمر... ، فالفرق بين الفعل الأول والثاني: أن الثاني قيام بفعل ضمن قول في حين أن الفعل الأول مجرد قول.

3 – الفعل الناتج عن القول: وهو التأثير العملي للقول، الذي يقوم به المتلقي، كقبول الدعوة، وإجابة السؤال، وامتثال الأمر.

أمّا سيرل، في كتابه (الأفعال اللغوية) الذي صدر عام 1969 وترجم إلى الفرنسية سنة1972، تابع فيه اقتراحات أستاذه أوستين، وجعل أفعال الكلام أربعة:

الفعل التلفظي: أداء الكلام، والتأليف النحوي بين مكوناته.

الفعل القضوي: وهو معادل للفعل الدلالي عند أوستين في فعل القول.

الفعل التأثيري: يتعلق بالنتائج التي يحدثها الفعل الانجازي، كإقناع أو إخافة المتلقي.

الفعل الانجازي: كالاستفهام والأمر والنهي والوعد.

[12] - مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص40.